

الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

2025 - 2022

بناء عالم تسوده المساواة بين الجنسين



الخططة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 2025 - 2022

بناء عالم تسوده المساواة بين الجنسين

السياق العالمي

بصفتنا كيان الأمم المتحدة المكرّس للمساواة بين الجنسين، نعمل على تمكين جميع النساء والفتيات وضمان حصولهن على كامل حقوقهن الإنسانية. وضعنا الخطة الاستراتيجية 2022 - 2025 التي ستوجهنا خلال السنوات الأربع القادمة - مع التطلع إلى الموعد النهائي في 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المُحرّز على مستوى قيادة المرأة، لا تشغل النساء اليوم إلا ربع المقاعد البرلمانية و24 منصبًا لرئيس الدولة أو الحكومة فقط حول العالم.⁵

تدخل خطتنا الاستراتيجية الجديدة حيز التنفيذ في خضم جائحة كوفيد-19 العالمية، إلي كان لها تأثير غير متناسب على النساء والفتيات، وأدت إلى تفاقم كل جوانب عدم المساواة بين الجنسين. بات من الواضح مدى الحاجة لاتخاذ إجراءات جريئة وزيادة التمويل لإعادة البناء بشكل أفضل وعلى قدم المساواة، وتلبية احتياجات جميع النساء و الفتيات دون استثناء أحد.

على الرغم من التقدم المُحرّز على مدى العقد الماضي في مجال الصحة والتعليم وفي مناطق كثيرة جدًا، علمًا أنه تم تسجيل زيادة في عدد الفتيات المتحقات بالمدارس وانحسار لعدد النساء اللاتي يتوفين في أثناء الولادة مقارنةً بالماضي¹، يبدو أن التقدم المُحرّز لا يزال بطيئًا في مجال المساواة بين الجنسين. وعلى الصعيد العالمي، يشارك أقل من ثلث النساء في القوى العاملة² مقارنةً بأكثر من 90 في المائة من الرجال، وهي أرقام لم تتحسن منذ 30 عامًا. ثمة عدد كبير من النساء يبلغ 190 مليون امرأة في سن الإنجاب التي يرغبن في تجنب الحمل ولكن لا يستخدمن أي وسيلة لمنعهن³. في السنة الماضية وحدها، تعرضت واحدة من كل 10 نساء فوق سن 15 عامًا للعنف الجنسي أو الجسدي على يد الشريك⁴ ورغم أوجه التقدم

4 منظمة الصحة العالمية، نيابةً عن الفريق العامل المشترك بين الوكالات التابع للأمم المتحدة المعني بتقديرات وبيانات العنف ضد المرأة و تقديرات انتشار العنف ضد المرأة، 2018 (جنيف 2012)

5 استعراض و تقييم تنفيذ إعلان و منهاج عمل بيجين، و نواتج الدورة الاستثنائية الثالثة و العشرين للجمعية العامة، تقرير الأمين العام، نيويورك، آذار / مارس 2020 .

1 استعراض و تقييم تنفيذ إعلان و منهاج عمل بيجين، و نواتج الدورة الاستثنائية الثالثة و العشرين للجمعية العامة، تقرير الأمين العام، نيويورك، آذار / مارس 2020

2 المرجع السابق

3 المرجع السابق

بات من الواضح مدى الحاجة لاتخاذ إجراءات جريئة وزيادة التمويل لإعادة البناء بشكل أفضل وعلى قدم المساواة، وتلبية احتياجات جميع النساء والفتيات دون استثناء أحد.



ولايتنا الثلاثية

• ودعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز القواعد والمعايير العالمية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وإدراج منظور النوع الاجتماعي عند إحراز تقدم في قضايا أخرى؛

• والاضطلاع بأنشطة تنفيذية على الصعيدين القطري والإقليمي، بما في ذلك دعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ قوانين وسياسات واستراتيجيات تراعي منظور النوع الاجتماعي وتأخذ في الحسبان الواقع المعيشي للمرأة.

بصفتها الكيان الوحيد التابع للأمم المتحدة المكّرس بالكامل للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تضطلع الهيئة بدورٍ خاص للنهوض بجدول أعمال التنمية العالمية. وما يميزنا حقًا هو قدرتنا على العمل مع مجموعةٍ من الجهات الفاعلة وإشراكها عبر الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام. بفضل ولايتنا الثلاثية، نتبوأ موقعًا فريدًا لتحقيق ما يلي:

• تعزيز التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة لتعزيز المساواة ونتائج المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة؛



نتطلع إلى عالم تسوده
المساواة بين الجنسين
تتمكّن فيه جميع النساء
والفتيات من الاستمتاع
بحقوقهن الإنسانية
الكاملة.

رؤيتنا ومبادئنا التوجيهية

- ندفع نحو تحفيز النتائج والتنسيق والمساءلة للنهوض بالمساواة بين الجنسين عبر منظومة الأمم المتحدة
- ندعم تولى الجهات الوطنية زمام الأمور، بما يكفل اتساق الجهود الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وإدراجها ضمن الأولويات الوطنية في البلدان
- نستفيد من نفوذنا وشراكاتنا بغية زيادة التمويل المستدام لتحقيق المساواة بين الجنسين

نتطلع إلى عالم تسوده المساواة بين الجنسين تتمكّن فيه جميع النساء والفتيات من الاستمتاع بحقوقهن الإنسانية الكاملة. ونحن نسترشد في هذا المسعى بالمبادئ الأساسية التالية:

- نسعى إلى عدم استثناء أحد عن طريق تحديد الحواجز الهيكلية وعلاقات القوة غير المتكافئة وإزالتها، بما في ذلك القوانين والسياسات والممارسات التمييزية

تحقيق نتائج شاملة من خلال العمل في أربع مجالات مواضيعية

وفي سبيل تحقيق ذلك، تحدد خطتنا الاستراتيجية الجديدة سلسلة من النواتج النظامية التي نسعى إلى تحقيقها بناءً على عملنا المواضيعي، وهي تُعد بمثابة لبناتٍ أساسية لبناء عالم يتسم بمزيدٍ من المساواة بين الجنسين.

منذ نشأتنا، قمنا بوضع أسس العمل وتنظيم فرق العمل، وقياس مدى تأثيرنا في أربع مجالات مواضيعية. ونذكر أيضًا أن معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين يتطلب التزامًا إضافيًا منا ومن شركائنا لتبني نهج متعدد الجوانب، كما نذكر أن مبادراتنا قد لا تتدرج دائمًا ضمن إحدى هذه الفئات.

النواتج النظامية السبعة لتحقيق التأثير على نطاقٍ واسع



تحقيق التأثير عبر أربع مجالات مواضعية

3. إنهاء العنف ضد النساء والفتيات: نشجع على اتباع نهج متكاملة لضمان أن تعيش جميع النساء والفتيات حياة خالية من كل أشكال العنف. وتشمل هذه التدابير دعم الدول الأعضاء لتعزيز المراقبة، ووضع معايير لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، والمساعدة على صياغة خطط عمل وطنية وتنفيذها لمنع العنف، وتعزيز الأعراف الاجتماعية الإيجابية، وإقامة روابط بين المجموعات العاملة على وضع حدٍ للعنف والخبراء في المجالات المواضيعية الأخرى، بما في ذلك الزراعة والنقل والتأهب للكوارث. ومنذ عام 2020، بات هذا العمل يشمل أيضًا التأكد من وضع خطط لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها تشمل استراتيجيات ترمي إلى وضع حدٍ للعنف ضد النساء والفتيات.

4. المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني والحد من مخاطر الكوارث: نعمل على ضمان مساهمة النساء والفتيات في تحقيق السلام المستدام والقدرة على التحمل، وأن يكون لهن تأثير أكبر في هذا الصدد، وأن يستفدن على قدم المساواة من منع نشوب النزاعات والكوارث ومن العمل الإنساني. ونحن ندعم الدول الأعضاء وغيرها من كيانات الأمم المتحدة في تنفيذ التزاماتها على هذا الصعيد، وفي تيسير التنسيق بين القطاعات، ودعم وضع سياسات وبرامج وخطط عمل وطنية نموذجية.

1. الحوكمة والمشاركة في الحياة العامة: نتعاون مع شركائنا الرئيسيين من أجل تمكين جميع النساء من المشاركة بشكلٍ كاملٍ ومتكافئٍ في صنع القرار، بحيث يتسنى للنساء والفتيات الاستفادة من القوانين والسياسات والميزانيات والخدمات المراعية لمنظور النوع الاجتماعي والمؤسسات الخاضعة للمساءلة. ونفعل ذلك من خلال دعم جهود البلدان الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين في صنع القرار بشكلٍ متساوٍ، إلى جانب العمل على تفعيل المساواة بين الجنسين في عمليات إعداد الميزانيات، والاستفادة من دورنا كمنظم للاجتماعات، والمساهمة في الجهود المبذولة لإلغاء القوانين والسياسات التمييزية.

2. التمكين الاقتصادي للمرأة: نعمل على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة لكي تنعم بدخلٍ آمنٍ وعملٍ لائقٍ واستقلالٍ اقتصاديٍ ولتحقيق ذلك، نعمل مع مجموعة من الحلفاء من وكالات الأمم المتحدة، ووزارات حكومية، وهيئات إقليمية، ومؤسسات مالية دولية، ومنظمات ريادة المرأة للأعمال. ونعمل سويًا على إحداث نقلة في اقتصاد الرعاية من خلال الدفع نحو الاعتراف بالمرأة، ودفع الأجر لها مقابل عملها، وتعزيز الحماية الاجتماعية التي تحظى بها. وندعو أيضًا إلى المساواة في الأجر ودعم النساء كقادة ورائدات أعمال، ونعمل على سد الفجوة الرقمية لضمان حصول النساء والفتيات على فرصٍ متساوية.





التوافق مع النواتج النظامية السبعة

سنقدم على إزالة الحواجز التي تعترض سبيل وصولهن إليها، مع زيادة الخبرات ذات الصلة فيما بين مقدمي الخدمات، ودعم مشاركة المرأة في وضع السياسات، واتخاذ القرارات، وتعزيز الاستثمارات المستدامة على كافة الصعد.

5. في سبيل ضمان زيادة عدد النساء والفتيات اللواتي يمارسن حقهن في التعبير اتخاذ القرار والقيادة، سنسهل التعبير عن آراء النساء في صنع القرار، لا سيما عن طريق حماية الحق في حرية الرأي والتعبير، وحقوق المرأة المتساوية في المشاركة في الحياة العامة.

6. لإيجاد معلومات وبيانات أفضل، بما في ذلك مزيد من الإحصاءات العالمية المصنفة حسب نوع الجنس، لتوجيه استراتيجيات المساواة بين الجنسين، نعتزم تهيئة بيئة مؤاتية لإعداد المزيد من إحصاءات النوع الاجتماعي والبيانات المصنفة حسب الجنس، ولتحسين فرص الحصول عليها، وسوف ندعم الدول الأعضاء في سد الثغرات الرئيسية في البيانات اللازمة لقياس الالتزامات العالمية.

7. دعمًا لمنظومة موحدة وأكثر تنسيقًا للأمم المتحدة للنهوض بالمساواة بين الجنسين، سنكثف عملنا التنسيقي على مستوى الأمم المتحدة بشكلٍ ملموسٍ، بما في ذلك دعم تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج ضمن المنظومة، ووضع الأطر التي يمكن من خلالها مساءلة الأمم المتحدة عن التزاماتها بشأن المساواة بين الجنسين.

اعترافًا بطبيعة الترابط بين عملنا والتغيير الذي نسعى لتحقيقه، تحدد خطتنا الاستراتيجية النواتج السبعة المنشودة التالية، علمًا أنها تتجاوز مجالتنا المواضيعية الأربعة وتوفر السبل لتحقيق رؤيتنا:

1. في سبيل تحقيق المزيد من القواعد والمعايير العالمية على مستوى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك تطبيق المزيد من القوانين والسياسات المؤسسات التي تراعي الفوارق بين الجنسين، نعتزم تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، والخروج بأدلة داعمة للالتزامات العالمية، فضلًا عن توفير الدعم للمؤسسات العامة بهدف تلبية احتياجات النساء والفتيات وتشجيعهن على المشاركة في وضع السياسات وجدول الأعمال.

2. لزيادة السياسات التمويلية العامة والخاصة واستراتيجياتها وأدواتها من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، سنقدم التوجيه السياساتي وبناء القدرات المصمّم لحشد الأموال عالية الأثر وتخصيصها وإنفاقها بما يتفق مع أهداف المساواة بين الجنسين.

3. لدعم المجتمعات والجماعات في اعتماد سلوكيات وممارسات من شأنها تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك عن طريق إشراك الرجال والفتيان، سنعزز شراكاتنا المتنوعة لدفع التغيير الإيجابي للمعايير الاجتماعية.

4. من أجل إتاحة إمكانية حصول جميع النساء والفتيات على السلع والخدمات والموارد العامة بشكلٍ أفضل وأكثر مواءمة،

السياسات والمساعدة التقنية وبناء القدرات للحكومات والمجتمع المدني وشركاء الأمم المتحدة، عن طريق الانخراط في شراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين، وتقديم المنح المباشرة للقيادات الشعبية، وتفعيل التخفيف من آثار تغيّر المناخ في عملنا، والاستثمار في التقنيات الجديدة، والاستماع إلى أصوات الشباب وإيصالها.

يتمثل المفتاح لتحقيق هذه النتائج في توسيع نطاق إمكانيات التواصل والتأثير من خلال الشراكة. وسنواصل الاستجابة لطلبات الحصول على الدعم المقدّمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال التنفيذ المباشر لبرامج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الأُسُعة المحلية والإقليمية والعالمية وسنقوم بذلك من خلال توفير القيادة الرشيدة وإسداء المشورة في مجال

رؤية الخطة الاستراتيجية

تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، وضمان حصولهن على كامل حقوقهن الإنسانية.



الدروس المستفادة من عقدنا الأول



هيئة الأمم المتحدة للمرأة / جوسعادة

• توفر الشراكات ميزةً نسبيةً أساسية: إن قدرتنا على عقد ودعم الحوارات بين المجتمع المدني والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين يسمح لنساء الأمم المتحدة بتوسيع نطاق نفوذنا من أجل النهوض بجدول أعمال المساواة بين الجنسين. ونهدف في عقدنا المقبل إلى تعميق علاقاتنا مع الشركاء الحاليين، وتوسيع نطاق الشراكات الجديدة مع الحركات النسائية والرجال والفتيان القطاع الخاص ووسائل الإعلام والمراكز الفكرية والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من الجهات الفاعلة.

• نحتاج إلى تمويل أكثر مرونة وقابل للتنبؤ: لإنجاح جدول أعمالنا، علينا أن ندعم شركاءنا لفتح باب التمويل المستدام، وسيطلب ذلك تعبئة إبداعية للموارد، وتمويلًا ابتكاريًا، لا سيّما من خلال زيادة الشراكات مع القطاع الخاص.

• لقد حان الوقت لتعميم المساواة بين الجنسين عبر الأمم المتحدة: لقد ساهمت الإصلاحات الأخيرة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في زيادة قدرتنا على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنظومة ككل. وتتاح لنا الآن فرصة زيادة تعميم المساواة بين الجنسين عن طريق الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وغيرها من المنظمات العاملة في مجالات التخطيط والبرمجة والرصد والإبلاغ المشتركة.

بعد عشر سنوات من تشكيل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أصبحنا نعرف نطاق فعاليتنا وكذلك مجالات الحاجة إلى الاستثمار لتحسين تأثيرنا. رشّخنا في عقدنا الأول ما يلي:

• **ولايتنا الثلاثية تحدث فرقًا:** من خلال الربط بين المجتمع المدني والدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة، لعبنا دورًا رئيسيًا في النهوض بالقواعد والمعايير العالمية للمساواة بين الجنسين، وقد تُرجمت هذه القواعد والمعايير إلى تغيير ملموس على الأرض. وبوسعنا الاستمرار في الاستفادة من هذا الموقف الفريد في المستقبل.

• **يُنظر إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على أنها هيئة عالمية رائدة في مجال الفكر والممارسة** كنا على مدى العقد الماضي في طليعة من يُعدون البحوث والبيانات والمعلومات بشأن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك و إنشاء منشورات رئيسية مثل «تقدم المرأة في العالم». ويظهر تأثير كوفيد-19 على النساء والفتيات الحاجة إلى مواصلة هذا العمل وزيادته.

• **بمقدورنا توسيع نطاق الأثر من خلال زيادة تركيزنا:** بهدف ترجمة نتائج العقد الأول إلى تغييرٍ مستدام، يتعيّن علينا أن نركز على نهج ذات أثرٍ مرتفع ترمي إلى إزالة الحواجز الهيكلية أمام المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تفعيل مبدأ الشمولية وعدم استثناء أحد، مع التركيز المتعمّد على المجتمعات الأكثر تهميشًا، ومعالجة الأسباب الجذرية لانعدام المساواة التي تؤثر عليها.

نموذج أعمال عالي الأثر لتحقيق المساواة بين الجنسين

- الاستثمار في نهج برنامجية موحدة وأكثر تكاملاً لتحقيق الأثر على نطاقٍ واسعٍ
- تعزيز دورنا كرائدٍ فكريٍّ عبر تقديم خدماتٍ استشارية
- تعزيز عملية تقديم المنح واختيار الشركاء لدعم المشاركة في إحداث التغيير الجذري
- تعظيم مواردنا من خلال التعامل مع التمويل المتاح كاستثماراتٍ محفزةٍ لدفع عجلة النمو
- رعاية قوة عاملة متنوعة وممكّنة عن طريق السعي لإيجاد ثقافة شاملة تجتذب المواهب وتحافظ عليها

إذا تخطينا فترة تخطيطنا الاستراتيجي الحالي ونظرنا إلى عقدنا المقبل، ندرك أنه يتعين علينا أن نكيّف طرق عملنا في عالم يتغير بوتيرة سريعة. ولضمان استعدادنا للاستجابة للحالات الناشئة والملحة بطرقٍ مرنة وفعالة، نلتزم بإحداث تحوّلٍ في ممارسة الأعمال الخاصة بنا. ويشمل ذلك ما يلي:

• استعراض عملياتنا ومحاسبة أنفسنا على مبادئ القيمة مقابل المال

• توسيع نطاق نفوذنا وصلاحياتنا وكفاءتنا بالعمل من خلال بناء شراكات حيثما أمكن، والاستفادة من التمويل من الجهات المانحة والتنفيذية الأخرى

• تحقيق أقصى قدر من وجودنا الميداني من خلال اللامركزية

اعثر على الوثائق الاستراتيجية الكاملة هنا:

الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة،
2025 - 2022

الإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2025 - 2022

هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة المبنية على النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، وهي المنصير العالمي لقضايا النساء والفتيات، حيث أنشئت بغرض تعجيل إحراز التقدم فيما يتصل بتلبية احتياجاتهن في العالم بأجمعه.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني على تصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة التي تضمن تنفيذ تلك المعايير بشكل فعال بحيث تعود بالفائدة بحق على النساء والفتيات في كل مكان؛ فهي تعمل على الصعيد العالمي لجعل الرؤية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة حقيقة تلمسها النساء والفتيات وتقف وراء مشاركة المرأة المتساوية في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على أربع أولويات استراتيجية: تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها الفعالة في الحوكمة والاستفادة منها على قدم المساواة، وتمتع المرأة بأمن الدخل والعمل اللائق والاستقلال الاقتصادي، وإتاحة حياة خالية من العنف بكل صوره لجميع النساء والفتيات، وإشراك النساء والفتيات في بناء السلام والصمود المستدامين وتعظيم تأثيرهن فيهما مع الاستفادة على قدم المساواة من الوقاية من الكوارث الطبيعية والصراعات والعمل الإنساني. كما تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنسيق وتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.



220 East 42nd Street
New York, New York 10017, USA

www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen